

## الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا على الدول الآسيوية

### Economic effects of the COVID-19 pandemic on Asian countries

د. أحمد جمعة عبد الغنى حسن

جامعة الزقازيق - كلية الدراسات الآسيوية العليا

#### ملخص الدراسة :

تناقش هذه الورقة الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية غير المسبوقة بالإضافة إلى الجهود الآسيوية في مواجهة تداعيات فيروس كورونا بدءًا من عام 2020، الذي شهد في نهايته على إصابة أكثر من 80 مليون شخص كان نصيب الدول الآسيوية منها 17%. في الوقت الذي أسهمت فيه حزم التحفيز الاقتصادي التي بلغت قيمتها نحو 26 تريليون دولار وتوزيع ما يقرب من مليار جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا ساهمت في تحقيق تعاف اقتصادي أسرع من المتوقع، فإن التداعيات الخطيرة للأزمة على التعليم وشطب مئات الملايين من الوظائف ووصول معدلات الدين العام إلى مستويات لم تحدث إلا في أزمان الحروب، وتزايد الفجوة في الدخل بين الأعراق المختلفة وبين النساء والرجال وبين الأجيال وبين المناطق الجغرافية، تُولد أزمات متعددة في وجه الاقتصاد العالمي. ومع تقدم الوباء، أجرى بنك التنمية الآسيوي (ADB) تقييمات للتأثيرات على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصادات العامة للدول الآسيوية. بوجه عام، تم إجراء خمسة تقييمات للآثار الاقتصادية في عام 2020 -، و استنادًا إلى آخر تحليل، فُدرت الخسائر العالمية بـ 5.5% - 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 و 3.6% - 6.3% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في عام 2021، مع الخسائر المقابلة في آسيا النامية تصل إلى 6.0% - 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و 3.6% - 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عامي 2020 و 2021 على التوالي.

تنشأ هذه الآثار إلى حد كبير من انخفاض الطلب المحلي وتدهور السياحة ، ومن التداعيات العالمية لانتشار الفيروس، ونتيجة لهذه الخسائر، تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمنطقة آسيا النامية قد تقلص بنسبة 0.4% في عام 2020، ومن المتوقع حدوث انتعاش جزئي في عام 2021 ، مع توقع نمو المنطقة بنسبة 6.8%. وفي إطار هذا الوضع استجابت الحكومات وبنك التنمية الآسيوي بسرعة ونهجت بإجراءات احتواء أو منع تفاقم الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا ، فبينما اتخذت الحكومات في جميع أنحاء العالم خطوات للتخفيف من الآثار الاقتصادية من خلال احتواء قيود التنقل والنشاط الاقتصادي، أعلنت الكثير من الدول الآسيوية عن حزم دعم ضخمة لمساعدة الأسر والشركات على التعامل مع الصدمة الاقتصادية، وبحلول 11 يناير 2021 ، أعلن أعضاء بنك التنمية الآسيوي عن حزم سياسات تصل إلى 27.1 تريليون دولار، وكان أكبرها من الولايات المتحدة بقيمة 8.1 تريليون دولار، وبلغ المبلغ الذي أعلنته الاقتصادات الآسيوية النامية 3.6 تريليون دولار ، وهو ما يمثل 15.2% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، حيث تم توجيه أكثر من نصف حزمة الدعم الإجمالية لتقديم الدعم المباشر للدخل للتخفيف من الآثار السلبية لوباء COVID-19 على الأسر والشركات.

الكلمات المفتاحية : ( آسيا - الدول النامية - كورونا - الاقتصاد - الاستثمار - الفقر - السياحة - الانتعاش الاقتصادي )

### **Abstract:**

The paper discusses the unprecedented negative economic and social impacts as well as Asian efforts to cope with the repercussions of the CORONA virus starting in 2020, which at the end of which more than 80 million people were infected, of which 17% were asian countries .

While economic stimulus packages of nearly \$26 trillion and the distribution of nearly 1 billion doses of CORONAvirus vaccines have contributed to faster-than-expected economic recovery, the serious repercussions of the crisis on education, the write-off of hundreds of millions of jobs, the arrival of public debt rates to levels that have occurred only in times of war, and the growing income gap between different races and between women and men, between generations and between geographical regions, generate multiple crises in the face of the world economy.

As the epidemic progressed, the Asian Development Bank (ADB) conducted assessments of the impacts on the global economy as well as on the overall economies of Asian countries. Overall, five economic impact assessments were conducted in 2020 - based on the latest analysis, global losses were estimated at 5.5%-8.7% of global GDP in 2020 and 3.6% -6.3% of GDP Global in 2021, with corresponding losses in developing Asia amounting to 6.0% - 9.5% of regional GDP and 3.6% - 6.3% of regional GDP in 2020 and 2021, respectively.

These effects arise largely from declining domestic demand and deteriorating tourism, and from the global implications of the spread of HIV. As a result of these losses, real GDP for the developing Asia region is estimated to have shrunk by 0.4% in 2020, and a partial recovery is expected in 2021, with the region expected to grow by 6.8%.

As part of this situation, governments and the Asian Development Bank responded quickly and took measures to contain or prevent the worsening economic impact of THE CORONA virus, while governments around the world have taken steps to mitigate economic impacts by containing mobility restrictions and economic activity, many Asian countries have announced massive support packages to help families and businesses deal with the economic shock. By January 11, 2021, ADB members had announced policy packages of up to \$27.1 trillion, The largest was \$8.1 trillion from the United States, with the amount announced by developing Asian economies amounting to \$3.6 trillion, representing 15.2% of regional GDP, with more than half of the total support package directed to provide direct income support to mitigate the negative effects of the COVID-19 epidemic on families and businesses.

**Keywords: (Asia- Developing Countries - Corona - Economy - Investment - Poverty - Tourism - Economic Recovery)**

## **مقدمة**

تحظى الدول الآسيوية بمقومات اقتصادية اساسية تجعلها قوة اقتصادية عاتية، حيث " اصطبغ العالم بصبغة أوربية فى القرن التاسع عشر، وأصبح أمريكا فى القرن العشرين، الآن هو فى طريقه ليصبح آسيويا بأسرع ما تعتقد" هذا ما صرح به مستشار الاستراتيجية العالمية (باراج خان)، وسبق وقد أعلنت الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، إعلان القرن الحادي والعشرين

باعتباره قرن القارة الآسيوية، وكان هناك شبه إجماع على المستوى الدولي على اقتراب الهيمنة الآسيوية، وزيادة تأثيرها في مجالات السياسة والثقافة، كما أن القارة ستنقل بسرعة من مجرد مشارك في التجارة العالمية والابتكار إلى قوة فاعلة تُحدد شكلها واتجاهها.

أفاد تقرير بنك التنمية الآسيوى لعام (2016) أن دول الآسيان تشهد تحولاً تاريخياً، مشيراً إلى أن هذه التقديرات مبنية على بعض المعايير الاقتصادية القوية، حيث شكلت دول رابطة الآسيان بجانب الصين وكوريا الجنوبية واليابان نحو ثلث التجارة العالمية فى السلع، وارتفعت حصة المسافرين على خطوط الطيران العالمية فى دول رابطة الآسيان وحدها من 33% إلى 40%، بينما زادت التدفقات الرأسمالية من 13% إلى 23%.

وبالرغم من أن المقومات الاقتصادية الأساسية تظل قوية بالنسبة للقارة الآسيوية، إلا أن الوضع الاقتصادى والاجتماعى الخطير جعل دول العالم والمجموعات الاقتصادية والمؤسسات المالية تُسارع إلى اتخاذ إجراءات وتدابير احترازية للعمل على احتواء التداعيات السلبية. فالانتشار السريع للفيروس يعنى أنه لم يعد هناك أى شك فى تعطيله للاقتصاد العالمى خلال الربع الأول من العام 2020 م. وبالتالي شهدت بيئة الاقتصاد العالمى تغيراً جذرياً يثير تساؤلات حول إذا كان القرن الحادى والعشرين هو قرن القارة الآسيوية بالفعل أم لا وما هو تأثير فيروس كورونا على الاقتصادات العالمية بشكل عام وعلى الاقتصادات الآسيوية بشكل خاص، وما هو تقييم المنهجيات الآسيوية فى احتواء نقشى الوباء وجدوى الجهود الآسيوية فى تقويض انتشاره واستعادة الانتعاش الاقتصادى؟، فهى تساؤلات تشكل فى عمقها إشكالية بحثية تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها من خلال تحليل ظاهرة الوباء وتداعياته الاقتصادية باعتماد المنهج الوصفى التحليلى والذى يعتمد على جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة وتحليل آثارها. من هنا اعتمدت الدراسة على محاور رئيسية تتمثل فيما يلى :

أولاً: وقائع جائحة كورونا وانعكاسها الاقتصادية العامة على العالم

(1) الخسائر الاقتصادية للدول الآسيوية خلال عام 2020

(2) التأثيرات الاقتصادية العالمية لانتشار فيروس كورونا

ثانياً: تداعيات فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية فى آسيا

**أولاً : وقائع جائحة كورونا وانعكاسها الاقتصادية العامة على العالم**

يظهر أن الآثار الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا المستجد عديدة وعميقة، حيث تراجعت معدلات النمو الاقتصاد العالمى، وذلك نتيجة لثلاث قنوات رئيسية. أولاً: يتأثر جانب العرض

بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس وكذلك إجراءات احتوائه. ثانيًا: يتأثر جانب الطلب عالميًا وخصوصًا في قطاع السياحة. ثالثًا: انتشار هذه الآثار عالميًا نتيجة لانتقال الفيروس عبر الحدود، وكذلك نتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمية في الدول الصناعية الكبرى والصين. وستتأثر الاقتصادات العربية سلبيًا من خلال العديد من القنوات أهمها السياحة، وعائدات صادرات النفط. وستحتاج الدول والمؤسسات الاقتصادية إلى مجموعة من السياسات التي من شأنها التخفيف من حدة الآثار الاقتصادية السلبية لانتشار فيروس كورونا الجديد، ويمكن توضيح وقائع الجائحة وانعكاسها الاقتصادية على النحو التالي:

### (1) الخسائر الاقتصادية للدول الآسيوية خلال عام 2020

يُقدر أن الخسائر الاقتصادية في آسيا النامية تتجاوز 9% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عام 2020، ويُقدر حجم الخسائر العالمية بما يتراوح بين ( 4.8 تريليون دولار - 7.4 تريليون دولار ) أو ( 5.5% - 8.7% ) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2020 وبين 3.1 تريليون دولار و 5.4 تريليون دولار أو 3.6% - 6.3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في منتصف عام 2021 ، كما أن حوالي 27% إلى 30% من الخسائر العالمية تتكبدتها الاقتصادات الآسيوية النامية ، حيث يُقدر الأثر بنحو 1.4 تريليون دولار - 2.2 تريليون دولار في عام 2020 ، أي ما يعادل 6.0% - 9.5% من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ، و بين ( 0.8 تريليون دولار - 1.5 تريليون دولار ) في النصف الأول من عام 2021 ، أي ما يعادل ( 3.6% - 6.3% ) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي ، وبالمقارنة مع دول آسيا ، فإن الخسائر في الولايات المتحدة أقل قليلاً من حيث القيمة المطلقة ومن حيث حصص الناتج المحلي الإجمالي في كلا العامين<sup>(1)</sup>.

وفي الوقت نفسه ، فإن الخسائر المقدرة في أوروبا أكبر منها في آسيا من حيث القيمة المطلقة وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، لذلك من المتوقع أن تتأثر اقتصادات شرق آسيا بدرجة أقل ، حيث تمكنت هذه الاقتصادات من احتواء المشكلات المحلية من خلال الاجراءات الصارمة وتتبع الاتصال ، وتجنب تدابير الاحتواء الصارمة وما يرتبط بها من انخفاض كبير في التنقل.

من جهة أخرى ، تشهد منطقة المحيط الهادئ أيضًا تأثيرًا أقل إلى حد ما ، حيث لم يتعرض أي من بلدانها لتفشي كبير ، خاصة بابوا غينيا الجديدة (أكبر اقتصاد ، والذي يمثل 68% من الناتج



6	13	( -20.4)	2.74	المملكة المتحدة
7	9	( -9.7)	3.85	المانيا
8	8	( -13.50)	2.70	فرنسا
(-4)	9.30	( -12.40)	1.90	ايطاليا
4	13	( -12)	1.70	كندا
3	5	(-7.85)	5.15	اليابان
25	6	( -1.60)	14.15	الصين

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على بيانات صندوق النقد الدولي خلال العام 2020 م ومنذ أن بدأ الوباء أجرى بنك التنمية الآسيوي تحليلات للآثار الاقتصادية لـ COVID-19، حيث نشر الأثر الأول في 6 مارس 2020، بناءً على المعلومات المتاحة حتى نهاية فبراير 2020 في ذلك الوقت، كان هناك حوالي 86000 حالة فقط في جميع أنحاء العالم، وتم تسجيل معظم هذه الحالات في جمهورية الصين الشعبية، والتي شكلت 93% من المجموع<sup>(3)</sup>. وتناولت الدراسة مجموعة من السيناريوهات التي تم الحصول عليها من تقديرات الخسائر العالمية والإقليمية، نتج عن هذا التقييم الأولي تأثيرات عالمية تقديرية تتراوح بين ( 77 - 347 ) مليار دولار، أو ( 0.1% - 0.4% ) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد وقع ثلثا التأثير على جمهورية الصين الشعبية، حيث تركز تفشي المرض، و تم نشر تقييم منقح في أبريل 2020 كجزء من المنشور الرئيسي لبنك التنمية الآسيوي، والمعروف بإسم ( آفاق التنمية الآسيوية 2020 )، استناداً إلى البيانات حتى 20 مارس 2020، ثم وصلت الحالات العالمية إلى 500 ألف، مثلت أوروبا منها 50%، والولايات المتحدة 20%، وجمهورية الصين الشعبية 15%، وبقية العالم 15%، وقد أنتجت السيناريوهات المحدثة تقديرات أكبر للخسائر العالمية من ( 2.0 إلى 4.1 ) تريليون دولار، أو ( 2.3% - 4.8% ) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي<sup>(4)</sup>. تم إنشاء هذين التقييمين الأوليين من جداول المدخلات والمخرجات الإقليمية المتعددة (MRIOT) لبنك التنمية الآسيوي، وذلك باستخدام نموذج مشروع تحليل التجارة العالمية، و أصدر بنك التنمية الآسيوي في مايو 2020 تقييماً آخر محدثاً للتأثيرات الاقتصادية العالمية والإقليمية<sup>(5)</sup>.

وقد رفعت هذه الدراسة تقديرات التأثيرات الاقتصادية العالمية إلى ما بين ( 5.8 تريليون دولار " 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي" و 8.8 تريليون دولار " 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي" )، في ذلك الوقت، كانت جمهورية الصين الشعبية قد احتوت انتقال العدوى محلياً وشكلت 2% فقط من أكثر من 4 ملايين حالة عالمية

تقترح هذه الدراسة في نهاية 2021 ، بأن التأثير العالمي لفيروس كورونا، سيتراوح بين ( 6.1 - 9.1 تريليون دولار) ، وهو ما يعادل خسارة 7.1% - 10.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بينما ستبلغ الخسائر في الدول الآسيوية النامية (6.0% - 9.5%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي و ( 3.6% - 6.3%) من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي في عامي 2020 و 2021 على التوالي ، ويرجع التقدير في ذلك إلى عدة أسباب تتمثل فيما يلي : (6).

1- أدت تدابير احتواء COVID-19 إلى تقويض الطلب المحلي في الدول الآسيوية النامية؛ فمذ البداية اضطرت الحكومات إلى فرض تدابير احتواء على مستويات مختلفة من الصرامة ، مما أدى إلى تقييد التنقل والنشاط المحلي.

2- أن لوباء COVID-19 آثار اقتصادية كبيرة، منها الانخفاضات الحادة في الاستهلاك المحلي في الاقتصادات المتضررة من تفشي المرض حيث يتم تقييد حركة الأشخاص ، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في نسب المبيعات ، وكذلك في الإنفاق الاستثماري حيث أدى تفشي المرض إلى ظهور آراء أقل تفاؤلاً بشأن النشاط التجاري في المستقبل .

3- التراجع، وربما التوقف في السياحة والسفر من أجل العمل بسبب إغلاق الحدود.

4- أن تفشي COVID-19 المستمر، سيؤثر على الاقتصادات من خلال العديد من القنوات؛ حيث له تأثيرات مباشرة على الصحة ، مثل زيادة معدلات المرض والوفيات على المدى القصير والمتوسط ، بالإضافة إلى تحويل الإنفاق على الرعاية الصحية نحو معالجة تأثيرات COVID-19 مقابل الإهمال في جوانب الرعاية الأخرى.

5- تداعيات ضعف الطلب على القطاعات والاقتصادات الأخرى من خلال التجارة ، وروابط الإنتاج ؛ واضطرابات جانب العرض للإنتاج والتجارة ، والتي تختلف عن صدمات جانب الطلب التي تنتشر من خلال روابط التجارة والإنتاج.

6- صرامة إجراءات الاحتواء حتى داخل المنطقة ، وارتفاع التراجع في التنقل نسبياً في جنوب آسيا خاصة التي اتخذتها الهند وتبعها آسيا الوسطى ، وكانت منخفضة في شرق آسيا ، حيث استخدمت الاقتصادات في تلك المنطقة الفرعية إجراءات صارمة بدلاً من تدابير الإغلاق الصارمة.

### **ثانياً : تداعيات فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية في آسيا**

يمكن القول بأن الصين كأحد الدول الآسيوية استطاعت السيطرة على أزمة كوفيد - 19 إلى حد كبير من خلال قدرتها على الضبط الاجتماعي عبر الاعتماد على طرق رقمية مبتكرة، وقدمت

نموذجاً ناجحاً وصاعداً، مقابل النموذج الغربي الذي أخفق في التعامل مع الأزمة، وذلك ما أعاد قضية التنافس بين الولايات المتحدة، بوصفها قوة مهيمنة، والصين، بوصفها قوة صاعدة، إلى الواجهة، وذلك في ظل تصاعد الجدل حول فكرة حتمية الصدام بين القوتين من عدمها. ويمكن القول بأنه في مقابل التردد وعدم اليقين في إدارة الولايات المتحدة لأزمة كورونا، فقد نجح النموذج الصيني، الذي يمثل "الدولة القوية والمجتمع الضعيف"، في السيطرة بشكل أكثر فاعلية على انتشار الفيروس، بالرغم من كون الصين هي الأساس بؤرة تفشي الفيروس حول العالم، وذلك مع التسليم بأن الإحصائيات المعلنة من جانب الصين دقيقة أو غير بعيدة بشكل كبير عن واقع الوباء في الداخل، خاصة في ظل تشكيك كثير من الدول في الأرقام الصينية المعلنة. أدت جائحة كورونا إلى تفاقم كثير من الأزمات في العديد من المجالات والقطاعات وبذلت الحكومات الآسيوية جهوداً ملموسة اتجاه تلك الأزمات، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية :

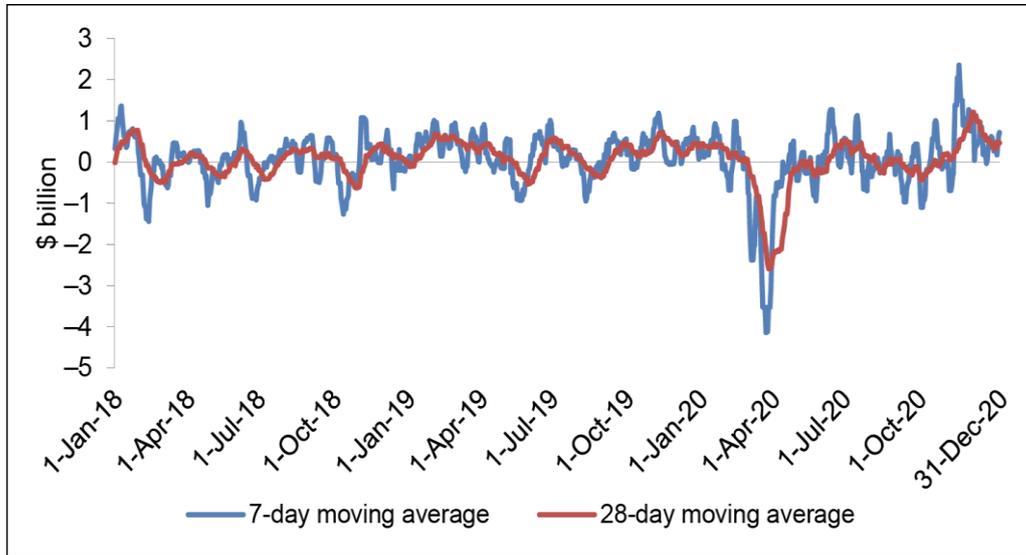
### (1) أسواق المال

أثرت جائحة COVID-19 على أداء أسهم الشركات المدرجة في SSE و SZSE و ChiNext ككل. ففي المراحل الأولى للوباء العالمي، لا سيما في مارس وأبريل 2020 كانت التحركات كبيرة جداً في أسواق الأسهم، وأسعار الصرف، وفروق السندات، لدرجة تذكرنا بالأزمة المالية العالمية 2008-2009 وتجاوزتها في بعض الحالات وبرغم أن الوباء له تأثير سلبي عام على السوق ككل ومع ذلك، يوجد تباين كبير بين الصناعات المختلفة: كان التأثير السلبي بارزاً بشكل خاص للقطاعات كثيفة الاتصال مثل السياحة وتجارة التجزئة والمطاعم. بينما شهدت قطاعات مثل الرعاية الصحية والاتصالات أداءً إيجابياً. أدى الطلب الهائل على الأقفنة والأدوية المضادة للفيروسات والمنتجات الأخرى ذات الصلة إلى دفع الإنتاج والاستثمار في قطاع الرعاية الصحية. توسعت نماذج الأعمال الرقمية الجديدة وأسلوب العمل مثل التجارة الإلكترونية للمنتجات الطازجة والتعليم عبر الإنترنت والعمل عن بُعد بشكل سريع، مما عزز أداء سوق الأوراق المالية لعمليات الاتصالات وقطاعات خدمات البريد السريع. وكانت الشركات التي لديها مستوى ديون أعلى عانت أكثر بسبب الوباء، في حين أظهرت الشركات التي لديها تدفق نقدي أكبر قدرًا أكبر من المرونة في مواجهة ضربة الوباء<sup>(7)</sup>. على الصعيد المالي، في بداية انتشار COVID-19، شهدت بعض الاقتصادات في المنطقة تدفقات كبيرة من رأس المال. ومع ذلك، استعادت الأسواق المالية الآسيوية عافيتها تدريجياً

والاستقرار، وكان التأثير العام على تدفقات رأس المال معتدلاً مقارنةً بتدفق رأس المال خلال أزمة العملة الآسيوية في التسعينيات أو الأزمة المالية العالمية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. تمكنت الأسواق المالية الآسيوية من التغلب على تأثير COVID-19 جزئياً بسبب تراكم احتياطات العملات الأجنبية ساعد ذلك في زيادة القدرة على الصمود، بجانب السرعة والقوة في تنفيذ إجراءات السياسة المالية والنقدية. والدعم المالي وآليات التعاون الدولي التي تم تطويرها وتعزيزها على مر السنين ، ساعد ذلك على توفير طبقة إضافية من الحماية<sup>(8)</sup>. ومع ذلك لا يمكن استبعاد مخاطر الاضطرابات المالية والأزمات المالية في هذه مرحلة ، حيث تُشير الدلائل أن هناك احتمالات كبيرة لحدوث تقلبات مالية متزايدة وتوقف مفاجئ لتدفقات رأس المال إلى المنطقة؛ ففي منتصف مارس 2020 ، هرب ما متوسطه أكثر من 4 مليارات دولار من تدفقات المحفظة من قارة آسيا خلال 7 أيام فقط ، ويوضح الشكل رقم (1) تدفقات المالية في الدول الآسيوية خلال الفترة من يناير 2018 إلى ديسمبر 2020.

### شكل رقم (1) : تدفقات الحافظة المالية في الدول الآسيوية (1 يناير 2018-31 ديسمبر 2020)

ديسمبر (2020)



Source: IIF Daily Portfolio Flows database (accessed 19 January 2021).

وكانت هناك جهوداً ملموسة للحكومات الآسيوية اتجاه أزمات قطاع أسواق المال، حيث كانت التدخلات لتعزيز أسواق المال وتأسيس الائتمان مهمة أيضاً لتجنب تفاقم الوباء بأزمة ائتمان ، ومع ذلك ، كان هناك تفاوت في حزم السياسات للدول الآسيوية ، فمن حزمة الدول الآسيوية النامية البالغة 3.6 تريليون دولار ، تمثل شرق آسيا أكبر حزمة سياسات معلنة بين المناطق

الفرعية بنسبة 75.4% (2.7 تريليون دولار) ، وجنوب آسيا بنسبة 11.8% (428.5 مليار دولار) ، وجنوب شرق آسيا بنسبة 11.4% (412.3 مليار دولار) ، ووسط وغرب آسيا 1.3% (48.5 مليار دولار) ، والمحيط الهادئ 0.1% (2.6 مليار دولار) <sup>(9)</sup>.

وكحصّة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منطقة فرعية ، لا تزال حزمة شرق آسيا هي الأكبر بنسبة 16.4% ، تليها جنوب شرق آسيا (13.2%) وجنوب آسيا (12.7%) والمحيط الهادئ (7.5%) ووسط وغرب آسيا (7.2%) ، وتعد حزمة جمهورية الصين الشعبية هي الأكبر بين الأعضاء الناميين في بنك التنمية الآسيوي حيث تبلغ 2.3 تريليون دولار (أو 17.0% من ناتجها المحلي الإجمالي) <sup>(10)</sup>.

## (2) قطاع السياحة

الاقتصادات المعتمدة على السياحة من بين أكثر الاقتصادات تضرراً من الوباء قبل COVID-19 ، أصبح السفر والسياحة أحد أهم القطاعات في الاقتصاد العالمي ، حيث يمثلان 10% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وأكثر من 320 مليون وظيفة في جميع أنحاء العالم. فقد كان قطاع السفر والسياحة مصدراً رئيسياً للإيرادات والوظائف للعديد من اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ؛ ففي عام 2019 ، استحوذ القطاع على 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي ، و 9.6% من إجمالي العمالة (ما يعادل 182.2 مليون وظيفة) ، و 547.7 مليار دولار في إنفاق الزوار الدوليين <sup>(11)</sup> . مع بداية جائحة COVID-19 ، توقف الوافدون الأجانب إلى بلدان جزر المحيط الهادئ بشكل مفاجئ في مارس 2020. وبالنسبة لعام 2020 ككل ، انخفض عدد الوافدين إلى بلدان جزر المحيط الهادئ بنسبة 84% ، وتعطل النشاط الاقتصادي بشدة ، حيث بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (غير المرجح) (-4.5%) في عام 2020 في بلدان جزر المحيط الهادئ المعتمدة على السياحة مثل فيجي وبالاو ، وتشير التقديرات إلى أن التبخر المفاجئ للسياحة أدى إلى انكماش كبير في إجمالي الناتج المحلي في عام 2020 <sup>(12)</sup> . أضف إلى ذلك ندرة السياح المحليين ، حيث تُشير الدراسات الاستقصائية التي أجراها الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) إلى أنه حتى بعد رفع قيود السفر ، سينتظر معظم المسافرين عدة أشهر إلى عام أو أكثر قبل استئناف السفر.

من جهة أخرى ، أدى الانخفاض المفاجئ في عدد السياح الوافدين ، والانخفاض الناتج عن ذلك في الطلب على قطاع السياحة ، والآثار السلبية غير المباشرة من خلال الروابط الصناعية إلى فقدان الملايين من الوظائف والصعوبات الاقتصادية والقضاء على العديد من الشركات ، لا

سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛ حيث إن انخفاض العمالة والدخول ، وتجدد تفشي الأمراض في مختلف البلدان ، كلها عوامل ستعيق الانتعاش في هذه الصناعة الهامة وكذلك القطاعات المرتبطة بها بشكل وثيق (13).

ويظهر تأثير جائحة COVID-19 على المناطق في آسيا ، بالإضافة إلى مجموعة إضافية على الاقتصادات الصغيرة المعتمدة على السياحة مع ثلاثة مكونات من التأثيرات، أي انخفاض الطلب المحلي ، وتراجع السياحة الدولية ، والتداعيات العالمية باستثناء السياحة، وتظهر أكبر التأثيرات في جنوب آسيا وفي مجموعة الاقتصادات الصغيرة المعتمدة على السياحة بسبب الانخفاض الكبير في الطلب المحلي وقطاع السياحة ، على التوالي. في عام 2021 ، نمط الخسائر هو نفسه ، وإن كانت المقادير المتوقعة أقل (14).

وكانت هناك جهودا ملموسة للحكومات الآسيوية اتجاه أزمات قطاع السياحة، مما لاشك فيه لقد أثر COVID-19 بشكل كبير على جميع القطاعات ، مع بعض الآثار غير المتناسبة على الفقراء والضعفاء وكذلك قطاعات الخدمات؛ حيث لا توجد طريقة - حتى الآن - تمكن الاقتصادات من العودة إلى بيئات ما قبل COVID في أي وقت قريب ، وبالتالي يجب على القطاعات المتضررة إيجاد طرق للبقاء والازدهار في ظل هذه الظروف الجديدة وعلى ذلك عملت الحكومات الآسيوية على وضع استراتيجية لآحياء قطاع السياحة على النحو التالي: (15).

- تتمثل في الترويج للسياحة الداخلية، حيث إنه يُمكن للسائحين المحليين أن يحلوا محل جزء كبير من الزوار الدوليين ، إذا تم تعبئتهم بالكامل.
- أن يساعد الترويج للسياحة المحلية على إنعاش السياحة؛ حيث تضررت السياحة بشدة من جراء COVID-19 ، كقطاع اقتصادي رئيسي ومصدر لعائدات العملات الأجنبية في العديد من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ ، بالإضافة إلى أن الانخفاض المفاجئ في عدد السياح الوافدين له عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة داخل السياحة وخارجها، حيث إن هناك استراتيجية لإحياء السياحة، تعمل على إعادة بناء ثقة السائحين وتشجيع الابتكار والاستثمار من أجل قطاع السياحة المرن والمستدام.

### (3) التجارة الدولية

لقد أدت أزمة جائحة كورونا تأثيرات سلبية كبيرة على قطاع التجارة الدولية ، ففي مايو 2020 انخفض حجم التجارة العالمية في السلع بنسبة 17.7% مقارنةً بنفس الشهر من عام 2019، وكان الانخفاض على نطاق واسع في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2020 ، على الرغم من

أنها أثرت بشكل خاص على الصادرات من الولايات المتحدة واليابان ، والاتحاد الأوروبي ، كان الانكماش الاقتصادي في الصين أقل من المتوسط العالمي ، حيث سيطرت تلك الدولة على تفشي المرض وأعدت فتح اقتصادها نسبياً. أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة النامية الأكثر تضرراً، ويوضح الجدول رقم (3) حجم التغيير في التجارة العالمية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى مايو 2020.

**جدول رقم (3) تغيير في حجم التجارة العالمية خلال الفترة من ديسمبر 2019 إلى مايو 2020**

الدولة	الصادرات (%)	الواردات (%)
العالم	-18.30	-15.80
الولايات المتحدة	-30.80	-15.80
اليابان	-22.10	-4.40
منطقة اليورو	-22.0	-16.6
الصين	-7.7	-13.8
الدول الآسيوية الناشئة ( باستثناء الصين)	-13.10	-17.20
أمريكا اللاتينية	-26.10	-27.40
أفريقيا والشرق الأوسط	-13.90	-2.50

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا على

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), on the basis of Netherlands Bureau of Economic Policy Analysis (CPB), World Trade Monitor [online database] <https://www.cpb.nl/en/worldtrademonitor>.

كانت سلاسل القيمة العالمية هي القناة الرئيسية لنقل تأثيرات COVID-19 للتجارة العالمية. حيث أن الصين هي أكبر مصدر في العالم لقطع الغيار ، تمثل 15% من الشحنات العالمية عام 2018 ، وترتب على الإجراءات التي اتخذتها الصين في يناير (الإغلاق المؤقت لمقاطعة هوبي والحدود الوطنية) أن صادرات المدخلات للصناعات مثل صناعات السيارات والإلكترونيات والأدوية والمستلزمات الطبية تم تعليقها، حيث أجبرت هذه المصانع في أمريكا الشمالية وأوروبا وبقية آسيا على الإغلاق لعدة مرات بسبب عدم وجود موردين بديلين. منذ مارس 2020 ، أعادت الصين فتح اقتصادها تدريجياً، ومع ذلك ، فإن صدمة العرض الأولية على التجارة العالمية قد تفاقمت تدريجياً بسبب صدمة الطلب ، نتيجة الإجراءات المتخذة للحد من انتشار COVID-19 المعتمدة في أوروبا ولاحقاً في أمريكا الشمالية وبقية العالم. تقلص حجم تجارة السلع العالمية بنحو 18.5% في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

كما تأثرت التجارة في الخدمات بشكل كبير. شكلت قيمة الصادرات من مجموعة 37 دولة ، في عام 2019 حوالي ثلثي الصادرات العالمية للخدمات، تقلصت بنسبة 10.4% في الربع الأول

من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. السياحة ، التي شكلت 24% من الصادرات العالمية للخدمات في عام 2019 ، تضررت بشكل خاص في الفترة بين يناير وأبريل 2020 ، انخفض عدد السياح الدوليين الوافدين بنسبة 44% على مستوى العالم ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. بالنسبة لعام 2020 ككل ، من المتوقع أن ينخفض عدد الوافدين بين 58% و 78% ، اعتماداً على كيفية تطور الوباء ومدى سرعة السفر وتخفيف القيود<sup>(16)</sup>.

#### (4) المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

لقد فرض فيروس كورونا الجديد (كوفيد -19) ضغوطاً شديدة على الشركات ، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، ففي مارس ومايو 2020 ، دخل بنك التنمية الآسيوي في شراكة مع الوكالات الحكومية الوطنية لإجراء سلسلة من الدراسات الاستقصائية السريعة للأعمال التجارية عبر الإنترنت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في اقتصادات مختارة في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا - جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية - الفلبين - تايلاند).

هدفت الاستطلاعات إلى تقييم تأثير COVID-19 وتدابير الاحتواء ذات الصلة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، و أظهرت النتائج أن ما لا يقل عن 40% من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في كل من الاقتصادات الأربعة التي شملها الاستطلاع علقت عملياتها بعد تفشي الفيروس، وبالتالي اضطرت نسبة مماثلة من الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة - لا سيما في قطاع التصنيع -، إلى تقليص قوتها العاملة، أما الشركات التي ظلت مفتوحة فقد تعرضت لاضطرابات في الإنتاج<sup>(17)</sup>.

و انخفاض في الطلب المحلي بسبب فرض إجراءات إغلاق صارمة ، مما أدى إلى انخفاض المبيعات والإيرادات بشكل كبير، علاوة على ذلك ، أبلغت معظم الشركات عن نقص كبير في الأموال للاحتفاظ بأعمالها، وعدم وجود نقود أو مدخرات ، وللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء لتكملة رأس مالهم العامل.

لم يتمكن سوى القليل من الحصول على الائتمان المصرفي ، على الرغم من أن السلطات في جميع الاقتصادات الأربعة أدخلت تدابير مثل تسهيلات إعادة التمويل الخاصة ، وبرامج القروض الميسرة ، والقروض الخاصة المضمونة، وسعى معظم المستجيبين لمزيد من المساعدة من الحكومات في شكل دعم مالي من خلال قروض بدون فوائد أو ضمانات ومنح وإعانات<sup>(18)</sup>.

وتمثلت الجهود الاستباقية للحكومات الآسيوية اتجاه المشروعات الصغيرة حيث:

- قبل أزمة نفشى الوباء ، قدم بنك التنمية الآسيوي قروضاً لمساعدة أعضائه على زيادة الشمول المالي، ونتيجة للأزمة ، قامت الدول الآسيوية بتعديل مساعدتها لجذب المزيد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) للاستفادة من المدفوعات الرقمية ؛ ففي حالة الفلبين ، يزيد التمويل الرقمي من المنافسة في القطاع المالي ويؤدي إلى وصول أوسع إلى الأموال، أما في جمهورية الصين الشعبية ، يوفر صعود الائتمان التكنولوجي الكبير طرقاً جديدة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ، والتي تضررت بشكل خاص خلال جائحة COVID-19، من هنا أصبحت هناك ضرورة لقيام الحكومات بالسماح لشركات التكنولوجيا المالية العالمية بالعمل وتخفيف الابتكار<sup>(19)</sup>.
- ساعد التحول الرقمي الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى سلاسل التوريد وتعزيز رفاهية المستهلك، حيث أدت القيود المفروضة على التجارة والحركة الناجمة عن الأوبئة إلى تعطيل وصول المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى سلاسل التوريد العالمية والمحلية بشكل مؤقت ، ومع ذلك ، فإن الأزمة تمثل فرصة للبلدان لزيادة تسريع التحول الرقمي وأجندة التجارة الإلكترونية من أجل تدفق التجارة الدولية والمحلية.
- أفاد تقرير إخباري في شهر مارس 2020 بأن قطاع المصارف الصيني عزز دعمه المالي للمشروعات الصغيرة لدعمها في مواجهة فيروس كورونا ونقلت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) عن رابطة المصارف الصينية أن المصارف المحلية والخاصة قدمت دعمًا 42.8 مليار دولار وأشارت إلى أن الدعم تم توجيهه بصورة رئيسية إلى الشركات شديدة الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي التي تأثرت بصورة كبيرة من المرض<sup>(20)</sup>.

### (5) الوظائف والعمالة

تعتبر البطالة من أهم المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها النامية والمتقدمة، لما ينتج عنها من الآثار السالبة اقتصاديا واجتماعيا، الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بسبب وباء كورونا انعكس سلبا على أكثر من 81 % من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص، فخسر الملايين أعمالهم وتوقفت دورة الإنتاج في أغلب دول العالم. وتوقعت منظمة العمل أن تؤدي أزمة وباء فيروس كورونا المستجد إلى إلغاء 6.7 % من إجمالي ساعات العمل في العالم في النصف الثاني من عام 2020 ، أي ما

يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل بانتهاء عام 2021، وهذا يُترجم إلى خسائر في الدخل من الأجر العالمية والتي تبلغ ( 1.2 تريليون دولار - 1.8 تريليون دولار)، أما بالنسبة للدول الآسيوية ، فمن المتوقع أن يصل الانخفاض في التوظيف إلى ما بين ( 109 - 166 ) مليون وظيفة - أو ما يقرب من 70% من إجمالي خسائر التوظيف على مستوى العالم، وتتراوح الخسائر المقدرة في الدخل من الأجر للمنطقة بين ( 348 - 533 ) مليار دولار ، أي حوالي 30% من الخسائر العالمية، ومع ذلك ، لا تتأثر جميع الوظائف بشكل متساوٍ؛ حيث سيتأثر العمال غير المهرة والنساء وعمال القطاع غير الرسمي والعمال المهاجرين الأجانب بشكل كبير (21).

هذا بالإضافة إلى تعرض العاملون في القطاع غير الرسمي للخطر بشكل خاص ، والذي يتميز بتدني الأجر وعدم الحصول على الحماية الاجتماعية حيث يعمل حوالي 7 من كل 10 عمال في المنطقة في الاقتصاد غير الرسمي، وسيكون ما لا يقل عن 9 من كل 10 أشخاص من العمال غير الرسميين ، أكثر عرضة لخطر الفقر بسبب الأزمة (22).

يوضح الجدول رقم (4) الخسائر العالمية في أجر العاملين في عام 2020

#### جدول رقم (4) الخسائر المقدرة للعمالة والأجر بسبب فيروس كورونا في عام 2020

الدولة	العمالة بالمليون	الدخل من الأجر بالمليار دولار
آسيا النامية	166.3-108.7	347.5-532.8
آسيا الوسطى	3.0-1.9	5.4-3.4
شرق آسيا	98.8-65.1	445.7-291.3
جنوب شرق آسيا	18.4-11.6	39.0-25.0
جنوب آسيا	45.9-30.0	42.4-27.6
المحيط الهادي	0.2-0.1	0.3-0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	13.5-9.0	611.2-402.7
أوروبا	25.1-16.5	415.5-272.1

Source: Park, C.-Y. et al. 2020. Updated Assessment of the Potential Economic Impact of COVID-19. ADB Brief No. 133. Manila: Asian Development Bank.

وكانت هناك جهودًا ملموسة للحكومات الآسيوية اتجاه أزمات الوظائف والعمالة حيث :

- شجعت الحكومات الاستثمار في تنمية مهارات الأشخاص العاطلين عن العمل بسبب الوباء، باعتبارهم القوى العاملة المستقبلية (23).
- ساهمت السياسة العامة في تخفيض تأثير البطالة على العمال وأسرتهم من خلال توفير دعم الدخل المؤقت (مثل أنظمة التأمين ضد البطالة وبرامج المساعدة الاجتماعية)

واستخدام سياسات سوق العمل النشطة (مثل تبادل العمل أو المساعدة على التنقل ، والتعليم والتدريب ، ودعم الأعمال التجارية أو التوظيف) (24).

- إن إغلاق الحدود والتباطؤ الاقتصادي العالمي من المتوقع معه أن تتقلص التحويلات بشدة، ولذلك اتخذت الحكومات تدابير لتسهيل تدفقات التحويلات المالية في أوقات الأزمات (25). حيث يمكن أن تساعد برامج الحماية الاجتماعية في التخفيف من تدهور أوضاع الفقراء والضعفاء التي تفاقمت نتيجة تفشى الجائحة خاصة الذين يعملون في الأعمال غير الرسمية وذات المهارات المتدنية ، وكبار السن ، والنساء، والذين استبعدوا من العديد من الوظائف ، مما ترك العديد من العمال عاطلين عن العمل، الأمر الذي يؤدي - بلاشك - إلى ارتفاع معدلات الفقر وزيادة التفاوت في الدخل، حيث يجب أن تنظر الحكومات في رفع مستوى برامج الحماية الاجتماعية - من حيث توسيع التغطية وزيادة كفاءة تقديم الخدمات - للفقراء والضعفاء.

## (6) القروض

اعتبارًا من الربع الثالث من عام 2020 ، ارتفع الدين الإقليمي إلى 63.3 تريليون دولار ، مقارنة بـ 21.2 تريليون دولار في الربع الثالث من عام 2010 (26).؛ فالشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر جزءًا مهمًا من الاقتصاد من حيث الإنتاج وتوليد فرص العمل ، اتجهت للاقتراض ثم وجدوا صعوبة في المشاركة في الاقتصاد العالمي حتى قبل جائحة COVID-19 وقد تعرضوا لمزيد من الدمار بسببه الآن.

ويشكل هذا خطرًا ، لا سيما في ضوء الارتفاع المستمر في الديون الإقليمية ؛ حيث أثار الانكماش المتوقع في غالبية اقتصادات آسيا النامية مخاوف بشأن التهديد الناجم عن تزايد القروض المتعثرة وعدم الاستقرار المالي ، بالإضافة إلى أن التباطؤ الناجم عن الوباء ينطوي على انخفاض أرباح الشركات وارتفاع معدلات البطالة ، مما يؤدي إلى تفاقم عبء خدمة الديون على كل من الشركات والأسر، هذا بالإضافة إلى مواجهة العديد من الشركات وخاصة الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، مخاطر التخلف عن السداد بسبب إغلاق الأعمال القسري الممتد (27).

هذا بالإضافة إلى أن فقدان الوظائف يعني أيضًا ارتفاع ديون الأسرة والتخلف عن سداد الرهن العقاري، ومن ثم فإن المقرضين سيعانون من خسائر القروض وارتفاع القروض المتعثرة، ففي

الفترة قبل COVID ، تضاعفت القروض المتعثرة في آسيا بالفعل أكثر من ثلاثة أضعاف من 68 مليار دولار (3.7% من إجمالي القروض) إلى 214 مليار دولار (4.6% من إجمالي القروض) بين عامي 2009 و 2019 ، حيث ارتفعت بشكل أسرع من 2.5 ضعف الزيادة في القروض المتعثرة في اقتصادات الأسواق الناشئة (28).

وقد أشارت البيانات الأولية إلى ارتفاع نسب القروض المتعثرة في عام 2020 في بعض الاقتصادات الإقليمية ، بما في ذلك إندونيسيا (حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.1% في يناير من 2.8% في ديسمبر) وفي الفلبين (حيث ارتفعت نسبة القروض المتعثرة إلى 3.6% في يناير من 2.2% في ديسمبر).

الأخطر من ذلك ، أن القروض المتعثرة المرتفعة باستمرار تحد من ربحية البنوك ، وترتبط رأس مالها بسبب المخصصات المرتفعة ، وتدهور حالة ميزانياتها العمومية ، مما يحد من قدرتها على الإقراض، وبالتالي ، يمكن أن تكون اقتصادات الأسواق الناشئة عرضة لسحب الأموال من قبل المقرضين العالميين الرئيسيين مع ارتفاع القروض المتعثرة.

**كانت هناك جهودا ملموسة للحكومات الآسيوية اتجاه أزمة القروض المتعثرة حيث :**

- استجاب بنك التنمية الآسيوي وغيره من المقرضين متعددي الأطراف بسرعة لمساعدة الأعضاء على مكافحة جائحة كورونا والتخفيف من حدة آثاره الصحية والاقتصادية.
- تم تقديم الدعم المالي على شكل مساعدات فنية ومنح وقروض، حيث أجبرت شدة وانتشار تأثيرات الوباء الحكومات على استخدام حيز مالي كبير للتعامل مع الصدمة؛ لذا، على المقرضين متعددي الأطراف المساعدة في ضمان عدم تحول الأزمة الصحية العالمية إلى أزمة ديون عالمية، ففي حين تمكنت العديد من حكومات البلدان النامية من الحصول على قروض بالعملة المحلية ، أجبرت العديد من الشركات الكبيرة على جمع ديون بالعملة الأجنبية، وإذا كانت هذه الشركات مهمة بشكل منهجي لاقتصاداتها المحلية ، فقد تضطر الحكومات إلى إنقاذها عندما تفشل (29).
- سعت الحكومات مع البنوك على وضع خطط عمل واضحة لتسوية القروض المتعثرة بشكل فعال. حيث خفضت العديد من البنوك المركزية في المنطقة بالفعل أسعار الفائدة ، واتخذت الحكومات تدابير لتوفير الإغاثة المالية للأسر والشركات.
- ومع ذلك ، يُشير التباطؤ الاقتصادي الواسع النطاق إلى أن تراكم القروض المتعثرة قد لا يزال حتمياً، ومن هنا يجب على الحكومات الآسيوية التأكد من أن هذه القروض المتعثرة

- لا تؤدي إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية الناتجة عن جائحة كورونا، حيث يُمكن للسلطات وضع أطر وقائية لإعادة هيكلة القروض للسماح بإجراءات تستبِق أخطاء الشركات ، ويمكنهم أيضاً التفكير في تطوير أسواق قروض خاصة غير فعالة للسماح للمؤسسات المالية بالتصرف في المحافظ المتعثرة بأسعار سوق عادلة وفعالة.
- علاوة على ذلك، يجب على صانعي السياسات الآسيويين العمل معاً من خلال التركيز المشترك على السياسات التنظيمية الوطنية الملائمة ، وأطر المراقبة والمراقبة الفعالة ، والتعاون الإقليمي لدعم السيولة الطارئة لحماية الاستقرار المالي الإقليمي.
  - من جهة أخرى ، يجب على المقرضين متعددي الأطراف التخطيط لتحسين إجراءات الديون السيادية والمساعدة في تحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط.
  - من جهة ثالثة، وفي وسط احتياجات التمويل الكبيرة والمتزامنة في جميع أنحاء العالم ، يجب أن يكون المقرضون الرسميون على استعداد لتقديم إعادة هيكلة الديون حسب الحاجة ؛ حيث إن جعل إعادة هيكلة الديون أكثر ملاءمة يتطلب مزيداً من الشفافية بشأن بيانات الديون وعقود الديون ، والتنبؤات الاقتصادية الواقعية التي تتضمن مخاطر الهبوط ، وتشريعات جديدة لدعم إعادة هيكلة الديون السيادية المنظمة.

#### (7) معدلات الاستهلاك

تُعد الاقتصادات الآسيوية محرك النمو العالمي على مدى العقود القليلة الماضية. حيث تم دعم قوة الاقتصادات الآسيوية من قبل ثلاث قوى دافعة. الأول: هو تطوير شبكات سلسلة التوريد الإقليمية المتقدمة، والتي تشمل المواد الخام والبضائع الوسيطة، وكذلك البضائع النهائية. ثانياً: التقدم المحرز في تحرير التجارة من خلال التعزيز المنسق للاتفاقيات التجارية داخل وخارج المنطقة. الثالث: هو النمو المستدام ذاتياً للطلب المحلي بدعم من ارتفاع الدخل من الزيادات في أنشطة الإنتاج والتجارة. تفاعل هذه القوى الدافعة الثلاثة مكنت آسيا من النمو كقاعدة صناعية ("مصنع آسيا") وقاعدة للمستهلكين ("المستهلك آسيا").

ومع ذلك ، كشف COVID-19 عن بعض نقاط الضعف المحتملة في هذه القوى الدافعة. حيث تعطلت السلاسل في آسيا بسبب إجراءات الصحة العامة الصارمة، مثل البقاء في المنزل وتوقيفات الأعمال والإنتاج. انخفضت أحجام التجارة الآسيوية والعالمية بشكل كبير، وتلاشى الطلب في قطاعي السفر والسياحة تقريباً. كان الطلب المحلي ضعيفاً في العديد من الاقتصادات الآسيوية، مما يعكس التدهور في ظروف العمل والدخل.

وبشكل عام ، أدت إجراءات الاحتواء التي تم تبنيها في جميع أنحاء المنطقة إلى تراجع النشاط الاقتصادي باستثناء كل من ( الصين - فيتنام ) ، حيث سجلت الاقتصادات الآسيوية النامية انكماشًا اقتصاديًا في النصف الأول من عام 2020 ، حتى أن بعضها وقع في ركود (مثل الفلبين وسنغافورة وتايلاند).

انخفض الاستهلاك الخاص بشكل كبير مع بقاء الناس في منازلهم ، خاصة في 10 اقتصادات آسيوية نامية منها ( سنغافورة - هونغ كونغ - الصين ) وشهدت الهند تقلصات مضاعفة في الاستهلاك الخاص ، لكن من جهة أخرى ساهم الاستهلاك الحكومي بشكل عام إيجابيًا ، لكن مساهمات الاستثمار وصافي الصادرات تباينت بشكل قوى ، فقد انخفض الاستثمار بنسبة كبيرة بلغت 26.3% و 36.6% في الهند والفلبين على التوالي ، كما أثر انخفاض الطلب الخارجي على المنطقة بأكملها ، نتيجة انخفاض الطلب الخارجي على السلع والخدمات في عام 2020 حيث أثر فيروس كوفيد -19 على معظم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم ، مع تقلصات كبيرة في الاقتصادات الرئيسية مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، وبالتالي ، قلص صافي الصادرات من نمو النصف الأول في الاقتصادات الموجهة للتصدير خاصة ( جمهورية كوريا الجنوبية - سنغافورة - تايلاند )<sup>(30)</sup>.

ترتيبًا على ماسبق ، امتدت صدمات الطلب المحلي والخارجي إلى قطاعات واقتصادات أخرى من خلال روابط التجارة والإنتاج؛ وبالرغم من أن الدول الآسيوية النامية كانت المحرك الرئيسي للنمو العالمي خلال العقد الماضي ، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على الطلب من أسواق التصدير الرئيسية ، سواء داخل المنطقة أو خارجها ، وبالتالي أدى انخفاض الاستهلاك المحلي للشركاء التجاريين للاقتصادات الآسيوية النامية إلى تقليل الطلب على الواردات من نفس المنطقة ، وانتقلت هذه الانخفاضات في الطلب المحلي والخارجي عبر القطاعات والحدود من خلال الروابط التجارية والإنتاجية ، الأمر الذي أدى إلى تردد صدى اضطرابات جانب العرض في جميع أنحاء قارة آسيا ، مما ترتب عليه - في وقت مبكر من الوباء - ، توقف الإنتاج في الصناعات غير الأساسية بشكل أساسي حيث فرضت السلطات إغلاق الأعمال ، وأوقفت عمليات النقل العام ، وقيدت حركة الأشخاص والبضائع ، مما أدى إلى تقليص مؤشرات الإنتاج الصناعي في العديد من الاقتصادات الإقليمية في النصف الأول من عام 2020 ، حيث سجلت كل من ( الهند - باكستان - الفلبين - سريلانكا - تايلاند ) انكماشًا تجاوزت 10%<sup>(31)</sup>.

ومع ذلك ، فقد أثر الوباء سلبيًا على سبل العيش كما تم وصفه سابقًا ، مما أدى إلى تقليص النشاط الاقتصادي والأرباح والتحويلات والاستهلاك، وبالتالي ، فمن المتوقع أن يضيف كوفيد - 19 إلى عدد الفقراء في قارة آسيا بـ 162 مليون بتأثر متوسط دخل الفرد من 3.2 دولار في اليوم و 1.9 دولار في اليوم، في عام 2021 وبحلول عام 2022 ، مع انتعاش اقتصاد المنطقة ، فمن المتوقع أن يعود الفقر أقرب إلى مستوياته قبل كورونا<sup>(32)</sup>.

من جهة أخرى ، فإن هناك أسباب للاعتقاد بأن جائحة COVID-19 يمكن أن تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل، فهناك قنوات محتملة يمكن من خلالها تفاقم فجوات الدخل بين الأغنياء والفقراء على النحو التالي:<sup>(33)</sup>

- 1- بينما يؤثر فقدان الوظائف وخفض الأجور على أصحاب الأجور في جميع المجالات ، فإن العمال غير المهرة سيتضررون أكثر من العمال المهرة، وبالتالي، فإن الوظائف غير الروتينية وغير اليدوية معرضة لخطر الرقمنة ، والتي تسارعت خلال الوباء.
- 2- سيكون للوباء آثار غير متناسبة على الفئات الفقيرة والضعيفة ، مثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ، والنساء ، وكبار السن ، وأولئك الذين يعملون في قطاعات الخدمات كثيفة العمالة.
- 3- على الرغم من أن الانكماشات الاقتصادية الناجمة عن الوباء تؤثر على كل من أصحاب العمل ورأس المال ، فإن الأول أكثر فقرًا وأكثر انخراطًا في قطاعات الخدمات الأكثر تضررًا ، لذلك فمن المرجح أن يتضرروا أكثر من الآخرين ، الأكثر ثراءً.
- 4- يمكن أن يؤدي الوباء إلى زيادة عدم المساواة في الدخل الإقليمي ، حيث غالبًا ما تتمتع المناطق الفقيرة بقدرة أقل على تنفيذ تدابير الاحتواء وفي توفير خدمات الرعاية الصحية الكافية ، مما يؤدي إلى تباطؤ التعافي من نقشي المرض، كما تواجه المناطق الفقيرة قيودًا أكبر في تقديم الدعم المالي للاقتصادات المحلية والفئات المتضررة.
- 5- يمكن أن تؤدي إجراءات التحفيز المالي الحكومية إلى تفاقم عدم المساواة في الدخل إذا لم تكن مصممة جيدًا وتستهدف حماية وظائف وسبل عيش الأسر ذات الدخل المنخفض والفئات الضعيفة.
- 6- قد يؤدي الوضع الطبيعي الجديد إلى تفاقم "الفجوة الرقمية" من خلال تكوين بطالة تكنولوجية ، خاصة بين الفقراء ، فضلاً عن حالات فشل الأعمال غير المتكافئة للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الرقمنة السريعة للاقتصادات

، فعلى سبيل المثال ، أظهر تقرير لليونيسف أن حوالي ثلث أطفال المدارس في آسيا وكذلك في العالم لا يمكنهم الوصول إلى التعلم عن بعد أثناء إغلاق المدارس بسبب نقص التكنولوجيا والأدوات المنزلية<sup>(34)</sup>.

من ناحية أخرى فعلى الجانب الإيجابي لتفشي فيروس كورونا ، نستطيع القول بأن هناك جانباً إيجابياً يتمثل في إحداث تغييرات في الهياكل الصناعية وسلوك المستهلك ، مما شجع على زيادة الكفاءة والأساليب المبتكرة للإنتاج والاستهلاك.

أما الجانب السلبي، فتمثل في زيادة عدم المساواة في الدخل ، مما أدى إلى اضطرابات اجتماعية - إذا تُركت دون معالجة-، يمكن أن تؤدي أيضاً إلى العزلة الوطنية حيث تتراجع الاقتصادات عند إعادة فتح حدودها لتجنب موجات العدوى المتتالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع مستويات الدين العام ، مما قد يهدد القدرة على تحمل الديون في بعض البلدان النامية<sup>(35)</sup>.

### (8) التحول الرقمي

ساعدت التكنولوجيا في التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا، حيث كان الاستعداد الرقمي عاملاً مساهماً في الاحتواء الناجح لانتشار الفيروس في بعض الدول مثل ( جمهورية كوريا الجنوبية - سنغافورة - الصين - فيتنام )، كما أنها سهلت التحول نحو معاملات أكبر عبر الإنترنت للشركات والمستهلكين، ووصلت عائدات المنصات الرقمية بين الشركات والمستهلكين إلى 3.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2019 على مستوى العالم ، حيث تمثل آسيا والمحيط الهادئ حوالي 48% من الإجمالي أو 1.8 تريليون دولار أمريكي ، أي ما يعادل 6% من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. من المتوقع أن تكون هذه الأرقام قد زادت بشكل كبير في عام 2020 مع انتقال المزيد من المعاملات التجارية - مثل خدمة توصيل الركاب ، وتوصيل الطعام ، والتجارة الإلكترونية - إلى الفضاء الرقمي وسط القيود المفروضة للحد من انتشار COVID-19<sup>(36)</sup>.

ومع ذلك ، لا تزال الفجوة الرقمية كبيرة في العديد من الاقتصادات النامية ، وبالتالي ينبغي للحكومات أن تضمن الاستثمار الكافي في شبكات الانترنت خاصة الألياف عالية السرعة ، مع تصميم الأنظمة التنظيمية المناسبة مع الحوافز المناسبة وآليات الإدارة المناسبة.

أدت تأثيرات COVID-19 على تسريع التحول الرقمي حيث يضطر العمال إلى العمل من المنزل والبقاء خارج المكاتب، وقد أدى ذلك إلى اتجاهات سريعة في الاستقطاب الوظيفي واتساع نطاق عدم المساواة في الأجور ، مما يضر بالعاملين في الوظائف كثيفة العمالة وذات المهارات

المنخفضة والوظائف غير الرسمية، وقد تكون الوظائف التي يشغلها العمال المهاجرون معرضة للخطر بشكل خاص ، مما قد يؤدي إلى تقويض التحويلات المالية؛ ففي عام 2019 ، استحوذت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على حوالي ثلث (أو 91 مليون) جميع العمال المهاجرين في جميع أنحاء العالم وحوالي 44٪ (أو أكثر من 316 مليار دولار) من التحويلات العالمية ، ومع تسبب الوباء في ركود عالمي ، فمن المتوقع أن تُعاني اقتصادات المقصد لهؤلاء المهاجرين الآسيويين من تقلصات في الناتج الاقتصادي في نهاية عام 2021 ، ومن المتوقع فقدان العديد من الوظائف ، بما في ذلك وظائف العمال المهاجرين، ففي الواقع تم الإبلاغ عن خسائر فادحة في وظائف المهاجرين في تجارة التجزئة والتصنيع والضيافة وقطاعات الإقامة والخدمات الغذائية (37).

بالإضافة إلى ذلك ، فمن المتوقع أن تنخفض التحويلات المالية التي يرسلونها إلى أوطانهم بشكل كبير (38)، وهذا أمر صعب بشكل خاص بالنسبة للاقتصادات التي تعتمد بشدة على التحويلات ، مثل ( تونغا - طاجيكستان - نيبال )، حيث تمثل إيصالات التحويلات ربع الناتج المحلي الإجمالي على الأقل.

ومع اعتماد العديد من الأسر على التحويلات الدولية في الدول الآسيوية - لا سيما في اقتصادات المحيط الهادئ ووسط وغرب آسيا - فإن التوقف المفاجئ في تدفقات التحويلات إلى هذه المناطق قد يدفع الناس إلى الفقر المدقع ، حيث يمكن للأزمة أن تعصف بسنوات من التقدم نحو القضاء على الفقر في الدول الآسيوية قبل تفشي الوباء ، حيث كانت المنطقة تسير على طريق التخفيض المطرد المستمر لمعدلات الفقر وعدد الفقراء (39).

### **النتائج والتوصيات**

من خلال تتبع التداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا ، أصبح من الواجب على الحكومات الآسيوية إعادة اقتصاداتها إلى مسارها الصحيح؛ فبينما تتصارع الاقتصادات الآسيوية مع قيود " الوضع الطبيعي الجديد" ، أعادت العديد من الحكومات فتح اقتصاداتها ببطء ، وأزالت تدريجياً قيود التنقل وفتحت الحدود المحلية لإنعاش النشاط المحلي ، وفي بعض الحالات ، أدت إعادة الفتح إلى موجات جديدة من العدوى ، فبالنظر إلى التجارب عبر البلدان، وتحليل الاستجابات العالمية للفيروس لتحديد التدابير التي تعمل بشكل أفضل في السيطرة على الفيروس ، مع أقل تكلفة للاقتصاد ، تم الاستنتاج بأن تتبع الاتصال جنباً إلى جنب مع سياسة الإجازة المرضية المدفوعة فعال للغاية في السيطرة على انتشار COVID-19. بالإضافة إلى ذلك ،

تعتبر اجراءات حظر التجمع فعالة في التحكم في الانتشار وهي أقل تكلفة بالنسبة للاقتصاد ( أي المرتبطة بانخفاضات طفيفة في النمو الاقتصادي) ، وبالتالي ، عندما تحدث الموجات المستقبلية من تفشي الفيروس ، فإن تدابير التحكم أثبتت فعاليتها فضلاً عن تكلفتها الاقتصادية الأقل ؛ فيجب أن تكون مثل هذه الإجراءات سمات مركزية لـ "الوضع الطبيعي الجديد" حتى يتم تحقيق مناعة القطيع.

وبالتالي يجب على القطاعات المتضررة إيجاد طرق للبقاء والازدهار في ظل هذه الظروف الجديدة ، وفيما يلي بعض الطرق أو التوصيات التي يمكن أن تتكيف بها القطاعات المتأثرة مع الظروف المختلفة التي يواجهها الجميع ، كما يلي

1. ينبغي على الحكومات التحرك بسرعة والتحرك معاً للتعاون في توريد وتوزيع اللقاحات وغيرها من الإمدادات الصحية الحيوية، وفي اتخاذ تدابير لإنعاش الاقتصاد، وفي السياسات الرامية إلى تعميق تكامل المنطقة، ومن خلال ذلك يُمكن استعادة الكثير من الثقة الدولية التي فُقدت خلال الجائحة. وستكون الأرواح أكثر أماناً، وستكون سبل العيش آمنة. ويمكن لشرق آسيا والمحيط الهادئ أن يحافظا على مكانهما الصحيح كواحدة من أكثر مناطق العالم ديناميكية وابتكاراً وترابطاً.
2. من الأفضل للحكومات تنسيق سياساتها المالية والنقدية على نحو أفضل، فإن تأثير الجهود الجماعية للحكومات سوف يكون أعظم من الجهود الفردية وذلك على النحو التالي:-

- خفض سعر الفائدة وذلك لتشجيع الاستثمار.
  - التخفيضات والاعفاءات الضريبية تبعاً لدرجة تأثر النشاط الاقتصادي.
  - دعم الانفاق الصحي لمواجهة تفشي الفيروس.
  - دعم ومساندة المشروعات الصغيرة وذلك لتحفيز عجلة الانتاج من ناحية ومن ناحية أخرى لتحقيق العدالة في توزيع الدخل.
  - وضع تدابير لدعم أسواق المال
  - استخدام السياسة النقدية بحكمة لتوفير السيولة.
3. استمرار الوباء في الضغط على النفقات الحكومية - على المدى المتوسط، سيكون من الضروري للحكومات توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز الامتثال الضريبي للقدرة

- على تحمل الديون من خلال معالجة مسألة تعبئة الموارد المحلية والتعاون الضريبي الدولي.
4. ومن أجل دعم مثل هذه التعديلات المالية وكذلك المساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في عالم أُعيد تشكيله بواسطة فيروس كورونا ، قام بنك التنمية الآسيوي بإنشاء مركز إقليمي للتعاون الضريبي في آسيا والمحيط الهادئ من خلال التعاون الوثيق بين السلطات المالية والضريبية للاقتصادات النامية وأيضًا المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي ؛ وجمعيات الضرائب الإقليمية.
5. في ظل احتواء أزمة فيروس كورونا زاد تدخل الحكومة في الشؤون الاقتصادية ، والذي قد يكون من الصعب سحبه عندما لم يعد الوباء مصدر قلق ، ومن هنا يجب على صانعي السياسات استغلال هذه الفرصة لتكييف استجابات فيروس كورونا لمواجهة التحديات طويلة المدى؛ حيث يمكن للتغييرات الهيكلية التي أحدثها الوباء أن تؤدي أيضًا إلى تغييرات إيجابية ، إذا تمت إدارتها بشكل جيد ، فعلى سبيل المثال ، يمكن للتركيز على استثمارات البنية التحتية الخضراء المرنة أن يساعد في دفع الاقتصادات إلى الانطلاق مع نقلها إلى مسار أكثر استدامة بيئيًا.
6. وفي الواقع ، يجب أن تكون الاستثمارات في البنية التحتية المقاومة للمناخ حجر الزاوية لمليارات الدولارات في التحفيز الاقتصادي الذي يتم استخدامه لإعادة بناء اقتصادات آسيا، لذلك يجب على الحكومات أن تضع مبادئ عملية للمساعدة في توجيه خيارات البنية التحتية وضمان أنها خضراء، بالإضافة إلى ذلك ، يجب أن تبني مبادئ التمويل الأخضر في الحوافز المالية لجعل المشاريع الخضراء أكثر قابلية للتمويل، حيث يمكن أن يؤدي التخضير الي التعافي بعد كورونا إلى تحفيز الصناعة والحفاظ على الوظائف ، فضلاً عن المساعدة في بناء المرونة في مواجهة الصدمة أو الأزمة الرئيسية التالية التي تضرب المنطقة، فمن الممكن أن يمهد هذا الطريق لمسار نمو أكثر اخضرارًا وتوازنًا ليصبح " الوضع الطبيعي الجديد " في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على المدى الطويل.
7. من الأفضل للحكومات وضع تدابير تنظيمية تسمح بزيادة التنسيق لتحسين المواءمة بين العرض والطلب والاستهدافات حيثما تكون الاحتياجات أكبر. ويمكن توسيع روح

التعاون هذه إلى ما هو أبعد من اللقاءات لتشمل إمدادات أخرى بالغة الأهمية، مثل معدات الحماية الشخصية.

8. على الحكومات تطوير استراتيجيات مستدامة وطويلة الأمد للتصدي للتحديات التي تواجه قطاعي الصحة والأغذية الزراعية، وإعادة التفكير في مستقبل البيئة والتصدي لتغير المناخ، والتدهور البيئي عندها فقط يمكننا حماية الصحة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية.

### قائمة المراجع

1. Asian Development Bank (ADB). "2020 Asian Development Bank Annual Report. ", 2021.
2. Barro, Robert J., Jose F. Ursua, and Joanna Weng, "The Coronavirus and the Great Influenza Pandemic: Lessons from the "Spanish flu" for the Coronavirus's Potential Effects on Mortality and Economic Activity", 2020.
3. World Development Indicators. <https://databank.worldbank.org/source/world-developmentindicators> (accessed July 2020.)
4. Abiad, Abdul, Mia Arao, Suzette Dagli, Benno Ferrarini, Ilan Noy, Patrick Osewe, Jesson Pagaduan, Donghyun Park, and Reizle Platitas, "The Economic Impact of the COVID-19 Outbreak on Developing Asia". ADB Brief No. 128. Manila: Asian Development Bank., 2020.
5. Abiad, Abdul, Mia Arao, Editha Lavina, Reizle Platitas, Jesson Pagaduan, and Christian Jabagat, "The Impact of COVID-19 on Developing Asian Economies: The Role of Outbreak Severity, Containment Stringency, and Mobility Declines," in Djankov, Simeon and Ugo Panizza (eds.), COVID-19 in Developing Economies, CEPR e-book. London: Centre for Economic Policy Research, 2020
6. Abiad, Abdul, Reizle Platitas, Jesson Pagaduan, Christian Regle Jabagat, and Editha Laviña. The Impact of COVID-19 on Developing Asia: The Pandemic Extends into 2021. ADB Brief No. 159. Manila: Asian Development Bank, 2020.
7. AlAli, M. S., The Effect of WHO COVID-19 Announcement on Asian Stock Markets Returns: An Event Study Analysis. Journal of Economics and Business, 3(3), 1051–1054. 2021 <https://doi.org/10.31014/aior.1992.03.03.261>
8. WTO (World Trade Organization) (2020a), "Trade falls steeply in first half of 2020", Press Release, No. 858, 22 June [online] [https://www.wto.org/english/news\\_e/pr858\\_e.htm](https://www.wto.org/english/news_e/pr858_e.htm).
9. Bulow, Jeremy, Carmen Reinhart, Kenneth Rogoff, and Christoph Trebesch, "The Debt Pandemic. Finance & Development", Fall 2020 Issue. Washington, DC: International Monetary Fund, 2020

10. Sawada, Yasuyuki, " The Impact of Natural and Manmade Disasters on Household Welfare". *Agricultural Economics* 37 [https://doi.org/ 10.1111/j.1574-0862.2007.00235.x](https://doi.org/10.1111/j.1574-0862.2007.00235.x).
11. Shinozaki, Shigehiro, "The COVID-19 Impact on Micro, Small, and MediumSized Enterprises: Evidence from Rapid Surveys in Indonesia, the Lao People's Democratic Republic, the Philippines, and Thailand," in Susantono, Bambang, Yasuyuki Sawada, and Cyn-Young Park (eds.), *Navigating COVID-19 in Asia and the Pacific*. Manila: Asian Development Bank, 2021.
12. Asian Development Bank. COVID-19 Outbreak to Have Significant Economic Impact on Developing Asia. Available online: <https://www.adb.org/news/covid-19-outbreak-have-significant-economic-impactdeveloping-asia?> (Accessed on 6 March 2020.)
13. World Tourism Organization. *Guidelines for the Success in the Chinese Outbound Tourism Market*. Madrid: UNWTO. [https://doi. 2020. org/10.18111/9789284421138](https://doi.org/10.18111/9789284421138).
14. Asian Development Bank (ADB). "Asian Development Outlook 2020 Update: Wellness in Worrying Times",2020
15. The Times Group. COVID-19 Pandemic to Hit MSME Exporters More: Trade Experts. Available online: <https://economictimes.indiatimes.com/small-biz/sme-sector/covid-19-pandemic-to-hit-msme-exportersmore-trade-experts/articleshow/75065434.cms?from=mdr> (accessed on 13 pril 2020.)
16. Susantono, Bambang, "Pandemic highlights the need to manage Asia's debt problem", *Asian Development Blog*, 2021.
17. Bank for International Settlements (BIS).2020. *US Dollar Funding: An International Perspective*. Committee on the Global Financial System Papers. No. 65. Basel: BIS.
18. McKibbin, W. J., & Vines, D. Global macroeconomic cooperation in response to the COVID-19 pandemic: A roadmap for the G20 and the IMF. Forthcoming in 'the economics of the COVID-19 pandemic.2020.
19. Huang, Yiping, Longmei Zhang, Zhenhua Li, Han Qiu, Tao Sun, and Xue Wang, "Fintech Credit Risk Assessment for SMEs: Evidence from China". IMF Working Paper WP/20/193. International Monetary Fund. Washington, DC, 2020.
20. Susantono, Bambang, Yasuyuki Sawada, and Cyn-Young Park, " Navigating COVID-19 in Asia and the Pacific", Manila: Asian Development Bank, 2020.
21. Walker, P., Whittaker, C., Watson, O., Baguelin, M., Ainslie, K., Bhatia, S., ... Cattarino, L. (2020). Report 12: The global impact of COVID-19 and strategies for mitigation and suppression.
22. ADB Brief No. 159. Manila: Asian Development Bank.Institute for International Finance (IIF) , " Global Debt Monitor" 2020. [www.iif.com](http://www.iif.com)

23. Fairlie, R. W. 2020. The Impact of COVID-19 on Small Business Owners: Evidence of Early-Stage Losses from the April 2020 Current Population Survey. NBER Working Paper 27309. National Bureau of Economic Research, Cambridge. Susantono, Bambang, Yasuyuki Sawada, and Cyn-Young Park, "Navigating COVID-19 in Asia and the Pacific", Manila: Asian Development Bank, 2020.
24. Bismonte, C. 2020. The Disproportionate Effect of COVID-19 on Migrant Workers in ASEAN. The Diplomat. 22 May. <https://thediplomat.com/2020/05/the-disproportionate-effect-of-covid-19-on-migrant-workers-in-asean/>
25. Takenaka, A., J. Villafuerte, R. Gaspar, and B. Narayanan. 2020. COVID-19 Impact on International Migration, Remittances, and Recipient Households in Developing Asia. ADB Briefs No. 148. Asian Development Bank. <https://www.adb.org/sites/default/files/publication/622796/covid-19-impact-migration-remittances-asia.pdf>.
26. Institute of International Finance. Global Debt Monitor December 2020. <https://www.iif.com/Research/Capital-Flows-and-Debt/Global-Debt-Monitor> (accessed January 2021)
27. World Bank. 2020. COVID-19: Remittance Flows to Shrink 14% by 2021. Press release. 29 October. <https://www.worldbank.org/en/news/pressrelease/2020/10/29/covid-19-remittance-flows-to-shrink-14-by-2021>.
28. IMF. International Monetary Fund, IMF Data Mapper. Available online: [https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP\\_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEO\\_WORLD](https://www.imf.org/external/datamapper/NGDP_RPCH@WEO/OEMDC/ADVEC/WEO_WORLD) (accessed on 13 April 2020).
29. Vandenberg, Paul, "How SMEs Can Bounce Back from the COVID-19 Crisis", Development Asia Policy Brief. Asian Development Bank. Manila, 2020.
30. Ahuja, Amrita, Susan Athey, Arthur Baker, Scott Kominers, Juan Camilo Castillo, Rachel Glennerster, Michael Kremer, Jean Lee, Christopher Snyder, Alex Tabarrok, and Brandon Joel Tan. "The Economics of Investing in COVID-19 Vaccines: Implications for Asia", 2020.
31. Asian Development Bank (ADB). "Asia Small and Medium-Sized Enterprise Monitor 2020 – Volume II: COVID-19 Impact on Micro, Small and Medium-Sized Enterprises in Developing Asia", 2020.
32. Coibion, O.; Gorodnichenko, Y.; Weber, M. The Cost of the Covid-19 Crisis: Lockdowns, Macroeconomic Expectations, and Consumer Spending; Paper No. 27141; Working Paper Series; National Bureau of Economic Research: Cambridge, MA, USA, 2020.

33. Park, Cyn-Young, and Kwanho Shin, " The Impact of Nonperforming Loans on Cross-Border Bank Lending: Implications for Emerging Market Economies", ADB Brief No. 136. Manila: Asian Development Bank,2020.
34. Agur, I., S. Martinez Peria, and C. Rochon. Digital financial services and the Pandemic: Opportunities and Risks for Emerging and Developing Economies. IMF Fiscal Affairs: Special Series on COVID-19. Washington, DC: International Monetary Fund (IMF). . 2020.
35. Asian Development Bank (ADB). Asia Regional Integration Center FTA Database. <https://aric.adb.org/fta> (accessed July 2020)
36. Lanzafame, Matteo, and Irfan A. Qureshi, " Protecting the remittance lifeline from COVID-19's economic fallout. Asian Development Blog", 2020.
37. Lee, Jong-Wha, "Comments on Macroeconomic Impact of COVID-19 in Developing Asia. Presented at the 2020 Asian Development Bank Institute Annual Conference", 2020.
38. Bulan, Joseph, Rana Hasan, Arturo Martinez, and Iva Sebastian. "COVID-19 and Poverty: Some Scenarios." Unpublished note prepared for the Economic Research and Regional Cooperation Department" 2020.
39. Mehta, Anouj, and Naeeda Crishna Morgado, "Build green to help fend off the next pandemic", Asian Development Blog,2020.